الصورة الذهنية وأداة تحليل المضمون للرسالة الإعلامية المكتوبة

فاتح لعقاب
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة الجزائر

ملخص:

دراسة تحليل المضمون للصوّر الذهنية تعدّ من الموضوعات الأكاديمية الأساسية، إلّا أنها لا تلقى كل الاهتمام من الباحثين الجزائريين. فصورة المرأة، وصورة السياسي و الديني مثلا، تتطلب تحليلا معمّقا لتفادي ألأحكام المسبقة و الصور النمطية

Résumé

L'étude de l'analyse du contenu de l'image mentale et des stéréotypes dans la presse écrite nécessite plus d'intention de la part des chercheurs algériens. La représentation de l'image de la femme, de politique et de religieux, mérite une analyse approfondie afin d'évité des jugements de valeurs.

مقدمة :

تعد دراسات تحليل مضمون الصورة الذهنية ودراسة النمط المقولب في الصحف المكتوبة من بين أهم الدراسات المعتمدة في العديد من الدول ومراكز البحث العلمي بسبب اهتمام المؤسسات بتطور صورتها لدى الآخر، كما يلاحظ أن الصورة الذهنية تترسخ في أذهان القراء والمشاهدين، من خلال تكرار عرض السمات المميزة، ويقترب رسم الصورة الذهنية كثيرا باستخدام وحدات وأوصاف مركزية، وتحدد كل وسيلة إعلامية مجموعة من المعايير والأهداف الإعلامية المعلنة والضمنية، تسعى إلى تحقيقها من خلال ما ينشر.

كما يعتبر القائم بالاتصال(الصحافي) حلقة وصل بين المتلقي والوسيلة من خلال معيارا التوافق السياسي والأيديولوجي للوسيلة الإعلامية التي ينتمي إليها، ونوعية القراء الذين يتجه إليهم. وعلى هذا الأساس تدخل عملية تكوين الصور النمطية في إطار الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام من مراقبة الحدث المحلي والدولي، حيث تقوم وسائل الإعلام الجماهيرية خصوصا المكتوبة بتغطية أخبار المجتمعات وتجمع المعلومات عنها، لتقدم إلى القراء صورة لما حدث تكون متفقة مع الاتجاه السياسي التحريري. ولهذا يعتقد أن التعددية الإعلامية السياسية في الدول الغربية، لا تعني اختلاف عرض المجتمعات الأجنبية وخصوصا مجتمعات دول العالم الثالث ومنها الجزائر، بحكم الانتماء السياسي العام، لاسيما وأن بعض الدراسات الأجنبية الغربية كشفت على مركزية أولويات القيم الخبرية في وسائل الإعلام الجماهيرية الغربية مثل التركيز على قيم السلبية، الصفوة بسبب بعد الإثارة.

يهتم تحليل مضمون الصورة الذهنية المطبوعة في رسالة مكتوبة من منطلق تكرار الأفكار السلبية الإيجابية والمحايدة، وعلاقتها بالاتجاه السياسي التحريري، ومدى توظيف المحدد الأول التاريخي كمعيار مؤثر بسبب تواتر أحداث ووقائع مسبقة، وأغلب دراسات الصورة الذهنية حول شعوب ما في وسائل الإعلام لبلد آخر تركز على إبراز طبيعة المواضيع ومضمون القيم واتجاهاتها السلبية أو الإيجابية أو المحايدة .

كما تسمح الدراسة التحليلية بطريقة تحليل المضمون الوصفي والاستدلالي في آن واحد الكشف عن الأيديولوجية غير المعلنة من خلال الموقف الصريح أو الضمني أو التبريري.

أولا : تحديد المصطلحات

تركز أغلب دراسات تحليل محتوى الصورة الذهنية في وسائل الإعلام المكتوبة على بعض المصطلحات والمفاهيم الرئيسية، و المصطلح عبارة عن فكرة مجردة ثم صياغتها بالتعميم من جزئيات والمصطلحات مهمة لأنها تسهل الاتصال بين أولئك الذين يشتركون في فهمها [1].

أما المفاهيم فهي تحديد اصطلاحي لبناء مجرد يبحث عن الحقيقة، من خلال ما يريد الباحث جعله مهما، مما يجعلها بناء انتقائي [2].

1 – **الصورة النمطية الذهنية:** هي الانطباع الذي يكونه الفرد عن الأشياء المحيطة به متأثرا بالمعلومات المختزنة عنها.. وبذلك فإن الصورة الذهنية هي نتاج تفاعل عناصر المعرفة والإدراك، وهذه الصور الذهنية للأشياء والموضوعات المحيطة، تؤثر في إدراكنا ... فمن خلال المعلومات الناقصة.. أو الاعتقادات السالبة عن أحد الموضوعات يتكون إدراك خاطئ يؤثر في قصورنا عن هذا الموضوع، وبالتالي فإن هذه الصورة تؤثر بعد ذلك في التعرض إلى كل ما يرتبط بهذا الموضوع من معلومات أو معارف أو معتقدات أو اتجاهات، وتصل هذه الصورة غير الصحيحة موجودة إلى أن يتم تصحيحها من خلال استعمال المعلومات أو تعديل الاعتقادات، أو تصحيح إدراك موضوع الصورة.

ومن هنا تظهر دائرية العلاقة بين المعرفة والإدراك والصور الذاتية التي تؤثر في تعرض الفرد أو إدراكه للموضوعات المحيطة به [3].

في حين يذهب سامي مسلم إلى اعتبار الصور الذهنية النمطية كأحكام مسبقة "**صور مقولبة**" وتشبيهات، ليست إلا جوانب جزئية من مصطلح أساسي أكثر شمولا، هو المواقف[4]، ويطرح رشدي طعيمة إشكالية الصور النمطية والواقع إذ يقول "**يستخدم مفهوم الفكرة النمطية الثابتة بكثرة في تحليل العلاقات بين الجماعات السلالية المختلفة. غير أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول دلالته السيكولوجية. وتشكل الأفكار النمطية عادة ينظر إليها باعتبارها عملية إدراكية... إن السؤال الهام الذي يمكن طرحه يتعلق بمدى قرب أو بعد الفكرة النمطية مع الواقع. ولقد أثبت العديد من الباحثين أن الفكرة النمطية لا تتطابق مع الشخصية الموالية للجماعة التي صيغت عنها، وإن كانت تعبر عن ثقافة المرسل ومجتمعه، معنى ذلك أن الذي يهيمن على الاتجاه السائد في الفكرة النمطية، هي عوامل وقوى اجتماعية ونفسية تحدث فعلها في مجال الحياة الاجتماع**ية" [5] .

2 – الأيديولوجية : حالة خاصة لظاهرة المعتقدات العامة، وفي المفهوم الماركسي هي جزء من مجموعة نزاعات الصراع الطبقي، إذ يظهر واقع العلاقات الاجتماعية محرفا بسبب مصالح ما، وبصورة أعم بسبب وجهة النظر المنجزة التي يفرضها عليهم موقعهم في نظام الإنتاج [6].

أما الموسوعة السياسية فتعرفها بكونها مصطلح لاتيني استخدمه لأول مرة الفيلسوف الفرنسي **(دي تراس)** في مطلع القرن التاسع عشر، والذي يعني علم الأفكار. وتستخدم للدلالة على مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تسوى مجتمعا ما بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة[7] وهي نتاج عملية تكوين منسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد، مما يحدد موقف فكريا عمليا معينا لمعتنق هذا النسق الذي يربط ويكامل بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والأخلاقية والفلسفية [8].

ويظهر عالم الاجتماع البلجيكي **(غاي جويت)** نوعا من الاتفاق النسبي مع الطرح إذ يقول "**الأيديولوجية هي منظومة من التصورات والأفكار المتلائمة والمتماسكة تعطي معنى معين للعلاقات الاجتماعية، أي أن ذوي العلاقة المشتركين**

في هذه العلاقات يجدون تلك الأيديولوجية طبيعية ومقبولة. وصحيحة ومبررة ومشروعة "[9] ويظهر هذا الاتفاق في الوظائف التي تقوم بها وسائل إعلام الدول الغربية من تثبيت للقيم الأيديولوجية الرأسمالية. يقول الباحث عزة عجان "**الوظيفة التي تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمع الرأسمالي من خلال إنتاج الأخبار والمعلومات، هي تثبيت وتدعيم أيديولوجية النظام الرأسمالي**"[10].

كما ارتبط المفهوم مع الصراع السياسي في فرنسا إذ نشأ لفظ اليسار أصلا مع قيام الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1789، التي مهدت لقيام الثورة، إذ كان الأشراف من أعضائه يجلسون في مكان الشرف إلى يمين رئيس المجلس، بينما كان يجلس ممثلو الشعب إلى اليسار، وأصبح من الشائع بعد ذلك في المجالس النيابية الأوروبية أن تتجمع العناصر الراديكالية التقدمية في المقاعد اليسرى من المنصة بينما يجلس المحافظون في المقاعد اليمنى .

توسع استخدام مصطلح اليسار بقيام الأحزاب السياسية، كما أصبح الحزب السياسي الواحد مقسما إلى جانبين يمنى محافظ، ويساري تقدمي، بينما يمثل الوسط العناصر المهادنة.

فإذا انحاز جانب منها إلى أحد الجناحين عرف بالوسط اليميني أو الوسط اليساري، أو اليسار الوسط تمييز له عن اليسار المتطرف [11].

3 – الرسالة : يشكل عنصر الرسالة لب عملية الاتصال حيث أن الهدف الأساسي من كل نشاط اتصالي يكمن في الرسالة وفي محتواها [12].

والرسالة هي ترجمة جزئية للواقع المعني بالتغطية الإعلامية من طرف الصحيفة كوسيلة لنقل اللغة المطبوعة والتي يعرفها محمد عبد الحميد "**العملية الاجتماعية لنشر الأخبار والمعلومات التاريخية إلى جمهور القراء من خلال الصحف المطبوعة لتحقيق أهداف معينة**"[13] مما يعني أن الكتابة الإعلامية تتميز بالحركة أو الديناميكية مع التأكيد على العلاقة المتعددة بين مختلف الأطراف، بما يتفق وعملية الاتصال الجماهيري.

إذن الرسالة تعالج في إطار وسيلة إعلامية، مصدرها صحافيين ينتمون لمجتمع معين، يخضع لنظام إعلامي ما. ويفترض أن ما تكتبه الصحافة هو تعبير عن ثقافة جماهيرية محلية، ويضيف محمد عبد الحميد تعريف أدق لمصطلح الرسالة بقوله "**نعتبر الرسالة نقطة اللقاء بين كل من المصدر أو القائم بالاتصال أو المرسل، والمستقبل أو المتلقي في العملية الإتصالية، وهي في الصحافة الرموز المطبوعة على صفحات الجريدة والمجلة التي يعدها أو يكتبها الكاتب أو المحررون أو المندوبون تعبيرا عن آرائهم وأفكارهم، أو تجسيد لآراء الصحيفة أو المؤسسة الصحفية التي تستهدف جماهير القراء أو فئات منها**" [14].

فاللغة الإعلامية المطبوعة ليست مجردة بدون معنى ولكنها تحمل أفكار ومعاني ضمنية وصريحة مستهدفة بما يتوافق الخصائص الثقافية والفكرية والسياسية للمحرر مع السياسة الإعلامية التحريرية للصحيفة، وميولات القراء.

4 – الاستمالات : يقصد بها نوعية الرسالة الإيجابية أو السلبية، العاطفية، أو المنطقية، التبريرية، المهددة، التخويفية التي يوظفها المرسل لإقناع المتلقي والتي تقول عنها الباحثة جيهان رشتي "**ليس هناك قاعدة ثابتة نستطيع أن تعم على أساسها أي الاستمالات، أفضل في أغلب الظروف، حيث تتعدد مع تعدد الأهداف، والقراء والأزمة**"[15] .

ثانيا : المنهج المسحي وأداة تحليل المضمون:

من المؤكد أن أغلب دراسات تحليل الصورة الذهنية في وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية تخضع للفحص والتحري العلمي من خلال بعض المناهج حيث تعتمد أغلب تلك الدراسات على منهج المسح الإعلامي كأسلوب أساسي يهدف لبناء خلفية عن اتجاه وموقف الإعلاميين مما كتبوه في فترة معينة .

ويعتبر تحليل المضمون أداة رئيسية هامة تجيب في غالب الأحيان عن الشق الأكبر من تساؤلات البحث التحليلي، ويعرف محمد عبد الحميد المنهج المسحي بقوله "**يعتبر منهج المسح من أنسب المناهج العلمية ملاءمة للدراسات الوصفية بصفة عامة، ذلك أن هذا المنهج يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها، وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها**" [16] .

ويعرف سمير محمد حسين المنهج المسحي"**بأنه جهد علمي للحصول المنظم على البيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث خلال فترة زمنية كافية للدراسة، وهو يستند على الطرق الكمية والإحصائية في عرض النتائج**" [17] .

ويندرج هذا البحث ضمن الدراسات الوصفية التي تستخدم لدراسة الظواهر والمشكلات العلمية في ظروفها الطبيعية، بدل من دراستها في مختبر، فهي لا تعرض ما هو ظاهر فقط بل تقوم بالتحليل والدراسة واستخلاص الدلالات [18] مما يعني أن الدراسة تلتزم بالمسح الوصفي التحليلي، الذي يصور ويوثق وقائع وحقائق واتجاهات جارية، ويشرح لماذا تظهر حالة **(موضوع)** أو ظاهرة **(الصورة)** من خلال الفئات وعناصرها.

ويعرف **(كابلان** Kaplan) تحليل المضمون "**بأنه أسلوب فني يتم في ضوئه تصنيف الرموز، وبعبارة أخرى العد الإحصائي للمعاني، مبينا معدل تكرارها ونسبها المئوية**" [19].

ويستخدم مصطلحي الأداة والأسلوب للدلالة على نفس المعنى على الرغم من أن "**هناك من ينظر إلى الأداة كوعاء لجمع المعطيات البحثية، والأسلوب كطريقة لاستخدام تلك المعطيات ومعالجتها، في حين يرى البعض الآخر أنه يمكن استخدام أحد المصطلحين للدلالة على الآخر**" [20].

وتحليل المضمون في نظر السيد يسين وآخرون، أداة رئيسية يمكن تصنيفها على وسائل الاتصال الجمعي للحصول على بيانات بالغة الثراء لأنها تعكس قطاعا عريضا من المناخ الاجتماعي، الذي أنتجت في ظله وما يحويه مضمون وسائل الاتصال الجمعي من مادة تصلح للإجابة على كثير من التساؤلات الخاصة [21] مما يعني أن الدراسة تندرج ضمن مادة تحليل ما يقوله المرسل، وتحديد مضمون الرسالة الفكرية والثقافية، وما تم تحديده من صور مختلفة.

أما الباحث الفرنسي **(جاك كايرز)** فيعرف تحليل المضمون "**بأنه الدراسة التي تجري لتحليل مضمون الصحيفة، وتهدف إلى كشف ما نود توصيله إلى القراء، وإحداث تأثير معين عليهم من خلال هذه المادة**" [22].

ويتفق **(برلسون** Berlson) في تحديد الاتجاه التأثيري من خلال تحليل مضمون الرسالة بالقول "**تحليل المضمون المنظم يسعى إلى بلورة الوصف العادي للمضمون أو المحتوى... حتى يمكن إظهار طبيعة المنبهات والمثيرات المتضمنة في الرسالة الموجهة إلى القارئ، أو المستمع، أو المشاهد، وقوتها النسبية على أسس موضوعية**" [23].

في حين يذهب **(جانيس)** إلى اعتبار "**تحليل المضمون هو الأسلوب الذي يستخدم في تصنيف وتبويب المادة الإعلامية، ويعتمد أساسا على تقدير الباحث أو مجموعة الباحثين، ويتم بمقتضاه تقسيم المضمون إلى فئات استنادا**

إلى قواعد واضحة، بافتراض أن تقدير القائم بالتحليل يتم على أساس أنه باحث علمي. وتحدد نتائج تحليل المضمون تكرارات ظهور أو ورود وحدات التحليل في سياق"[24].

ويختم سمير محمد حسين تعريف تحليل المضمون بمحاولة الجمع ما بين جميع التعاريف السالفة الذكر، إذ يقول "**تحليل المضمون هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي، يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة، وعلى الأخص في علم الإعلام، لوصف المحتوى الظاهر والصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلمي للقائمين بالاتصال**" [25].

وتكمن أهمية تحليل المضمون من الناحية التاريخية كما أورد ذلك **(تانيوم وجرينبرج** (Tanner et Grenberg**)**عام 1966 في أنه "**من أكثر الشرائح استخداما في رسائل الماجستير الإعلامية**". وأورد **(كومتسوك (**Cometsock**)** عام 1979 أكثر من 225 تحليلا لمضمون برامج التلفزيون، وأدى الاهتمام بصورة العنف في التلفزيون ومعالجته لموضوع المرأة، والجماعات، والأقليات في الإعلانات المطبوعة والتلفزيونية إلى زيادة "**شعبية تقنية تحليل المضمون بين الباحثين الإعلاميين**" [26].

وفي ضوء ما قيل، تظهر بعض الإشكاليات المرتبطة بطبيعة تحليل المضمون والمتمثلة أساسا في التركيز على مسألة الكمي مقابل النوعي، وكذا التحليل الوصفي مقابل الاستدلال.

أ – تحليل المضمون الكمي والنوعي

ارتبط تطور توظيف تحليل المضمون كأداة رئيسية في بحوث الإعلام على المستوى الدولي، بصراع بين أنصار التحليل الكمي، مقابل التحليل النوعي، بسبب ظاهرية ونسبية التحليل الكمي، وصفة الانطباعية والذاتية للتحليل النوعي.

يقول محمد عبد الحميد "**تعتبر الصفة الكمية، المتطلب الأساسي في تحديد مفهوم تحليل المحتوى، وتعريفه بتطبيقاته المعاصرة، ويتم اتباع نفس الإجراءات في التحليل الكيفي أو النوعي أو الانطباعي، والذي يقوم على قراءة وتسجيل الانطباعات الشخصية للباحث ثم تقرير النتائج بناء على هذا التسجيل والتعبير عن هذه النتائج برموز لفظية، وليس بالأرقام العددية مثل كثيرا قليلا، يتزايد، يتناقص، يفوق يعلو، فالفرق يكمن في أن التسجيل يتم لفظيا وليس رقميا**" [27].

في حين يذهب سمير محمد حسين من منطلق تاريخي إلى اعتماد ارتباط تحليل المضمون أساسا بالاتجاه الكمي، لدرجة أن بعض الباحثين **(لاسويل، لارنز، دس بول)** يذهبون إلى أن الحاجة إلى تحليل المضمون كأسلوب وأداة، تنتفي في حالة عدم الإجابة على السؤال البحثي المطروح والإجابة الكمية، كما أكد بعض الباحثين في تعريفهم لتحليل المضمون، على أنه عملية تصنيف لفئات المضمون بطريقة عددية كمية، ولكن يذهب نفس الباحثين إلى أن تحليل المضمون الكمي لن يعطي النتائج النهائية وإنما سيعطي نتائج ومعلومات" **جزئية يمكن استخدامها في التوصل إلى نتائج عامة**" [28].

من بين الباحثين الذين يعتقدون بأولوية التحليل الكمي على النوعي الباحثين "**دينيش شاندرا دوبي وأميتاربردهان**" بقولهم "**تحليل المحتوى أسلوب من أساليب البحث، غالبا ما يكون وصفيا في طبيعته الباحث للتحليل والفهم الأفضل لديناميكية محتويات الرسائل الاتصالية الموثقة بمختلف أشكالها ومحاورها**" ... يطرح الباحث عدة أسئلة حول الرسالة

موضوع البحث، ثم يقوم بدراستها وفق طريقة ثم تحديدها مسبقا ويستخرج منها في شكل كمي المواد والمعلومات الأساسية، وهم **(الباحثين)** يتبنون تعريف **برلسون** Berlson بقوله "**هو الأسلوب الذي يستهدف الوصف الموضوعي المنتظم والكمي للمحتوى الظاهر لرسالة الاتصال**"[29].

في حين يتبنى الباحث سامي مسلم في أطروحة دكتوراه حول صورة العرب في الصحافة الألمانية، مذهب المدرسة النقدية الألمانية، وهذا بعد ذكر أسباب اختياره للتحليل النوعي دون الكمي بقوله "اعتمد على تعريف **(أدورنو وهوركماير)** الذين ذهبوا إلى أن تحليل المضمون الكمي يصف الحالة القائمة بدلا من أن يضعها موضع تساؤل، وعندما يضع الباحث المشكلة، بكامل أوجهها موضع التساؤل بما في ذلك أهدافها –طريقة البحث– يمكن عندئذ فقط أن نتكلم عن وجود تحليل نقدي، مما يعني –يضيف سامي مسلم– أن طريقة **أدورنو وهوركماير** الجدلية في تحليل المضمون النوعي، التي ترتب النص أو المشكل في إطاره المجتمعي هي طريقة أكثر وجاهة وثباتا من تلك التي ينتهجها أتباع تحليل المضمون الكمي الذين يتسابقون لاصطياد المعلومات الإحصائية للمسائل الاجتماعية، وضمها لأبحاثهم" [30] ولتجنب انتقادات الطرفين و"**إزالة الخلاف فيما يتعلق بالمفاضلة بين التحليل الكمي والكيفي وأولوية أحدهما على الآخر، باسم الموضوعية أو اللاموضوعية، يميل الباحثون إلى الجمع بينهما وهذا للاستفادة من مزاياهما معا**"[31].

حيث تصبح العلاقة بينهما علاقة دائرية تكمل إحداهما الأخرى إذ "يتم ربط الاستنتاجات الكمية والكيفية"**للمشكلة البحثية، ببعض الاستدلالات التي تتعدى النطاق الضيق المحدود لتحليل المضمون الصريح من خلال السعي إلى الكشف عن الأهداف، والخلفيات ومنطلقات القائم بالاتصال ومقارنة ما تم نشره في مجموعة من الوسائل لاستخلاص مدى التركيز، الذي يتم بالنسبة للموضوعات**" [32] .

ب–الاتجاه الوصفي والاستدلالي في تحليل المضمون

إلى جانب إشكالية الصراع الكمي النوعي في تحليل المضمون يظهر الطرح الاستدلالي مقابل الاتجاه الوصفي في معالجة المضمون كمستوى آخر أصبح يميل إلى الجمع بين الاتجاهين، يركز أصحاب الاتجاه الوصفي من أمثال لاسويل Laswell كباحث رائد استخدم تحليل المحتوى في الكشف عن الرموز الدعائية في الفترة الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية وكابلان Kaplan وجانيس Hanis وكارتريت Cartrightعلى هدف الوصف للمحتوى الظاهر، بحيث يقف حدود التحليل في إطار هذا الاتجاه عند الوصف دون أن يتعدى ذلك إلى رسم العلاقة بين المحتوى وعناصر العملية الاتصالية، أو التنبؤ باتجاهات هذه العناصر وطبيعة حركتها من خلال ما يمكن الاستدلال عنه في المحتوى المنشور[33] في حين "**يتجاوز أصحاب الاتجاه الاستدلالي حدود وصف المحتوى الظاهر إلى الكشف عن المعاني الكامنة وقراءة ما بين السطور والاستدلال عن الأبعاد المختلفة لعملية الاتصال.**

وممن تبنى هذا الاتجاه منذ نهاية الستينيات هولستي Holst **وكارني** Carney **... حيث يرون أن التحليل يساعد في الإجابة عن الأسئلة المتعددة المرتبطة بعملية الاتصال وتأثيراتها، ذلك أن الاتصال ليس مجرد رسالة ثابتة سواء أكانت مطبوعة أو مذاعة، ولكنه تفاعل متدفق**" [34] ويعتقد في هذا الإطار محمد عبد الحميد أن "**التحليل الاستدلالي، هو أحد الاتجاهات الرئيسية في تحليل مضمون الإعلام الذي يهدف إلى تحويل الرموز اللفظية في الرسائل الإعلامية إلى قيم عددية يسهل عدها، وقياسها، والاستدلال من خلال النتائج عن الارتباطات المتعددة للرسائل الإعلامية بعناصر العملية الإعلامية الأخرى ..**

ويعتبر التحليل الاستدلالي، الاتجاه المعاصر في استخدام تحليل المحتوى والذي تخطى مرحلة وصف المحتوى الظاهر إلى الاستدلال عن العناصر الكامنة" [35] ويقول في كتاب آخر "**الهدف الأساسي من عملية التحليل هو الاستدلال**" [36] ويضيف "**لا يرفض الاتجاه الاستدلالي، الطريقة الوصفية، إلا أنه يرى أنه يمثل الحدود الضيقة لعملية التحليل**"[37].

ج – وحدة التحليل

الوحدة هي عبارة عن وسيلة التسجيل أو العد وهي أصغر وحدة يظهر من خلالها تكرار الظاهرة، وترتبط وحدة التصنيف بعملية التحليل في حين ترتبط وحدة العد بعملية التبويب وضمن الوحدات الرئيسية نجد وحدة الموضوع أوالفكرة، كأكبر واهم وحدات تحليل المضمون وأكثرها إفادة وتعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية والدعائية والاتجاهات والقيم والمعتقدات [38] .

د – صدق وثبات التحليل

يعتمد تحليل المضمون عند توظيفه لدراسة المشكلات العلمية على عدد من الخطوات المنهجية، بعضها ينتمي إلى خطوات المنهج العلمي العام، وأخرى تميزه عن غيره من المناهج، وتعتبر من سماته الأساسية ومن بينها إجراءات صدق وثبات التحليل، التي ترتبط في بداية الأمر بتحليل مبدئي نوعي كخطوة ارتيادية على عينات أصغر، بغرض تحديد العناصر المكونة لوحدات التحليل النهائي التي تتخذ أساسا لتصنيف محتوى الإعلام في دراسة المشكلة المطروحة، آخذين بعين الاعتبار الإجراءات التالية:

– تعريف دقيق لكل فئة من فئات التحليل، مع عناصرها بالشكل الذي يمنع اللبس.

– تصنيف وحدات المحتوى، فكرة، فقرة، تصنيفا دقيقا لا يتكرر معه وضع فقرة تحت فئتين متعارضتين

– إدراك الجزء في إطار الكل. أي الربط دائما بين الأفكار التي يحللها والسياق الذي قيلت فيه.

1 – صدق التحليل:

بعد القيام بتحليل مبدئي على عينة صغيرة، ثم قراءة كل موضوع من موضوعات صحف العينة قراءة متأنية قام الباحث بتصميم استمارة مع دليلها، ثم توزيعها على مجموعة من المختصين، قصد إثراءها والتحقق من علميتها وبناء على الملاحظات التي تقدم بها المختصون، ثم تعديل أولى على الفئات وعناصرها.

2– ثبات التحليل

للثبات مفهوم واحد يلتقي عنده البحث العلمي ومع ذلك تتفاوت أساليب التحقق منه من مجال إلى آخر، كما يتفاوت الإحساس بأهميته من دراسة إلى أخرى.. وهو يعني أن" **كل باحث يستخدم نفس الإجراءات المطبقة على مادة معينة سوف ينتهي إلى نفس النتائج**" [39] .

وعليه يقوم الباحث بالاحتكام إلى مجموعة من المحكمين لقراءة المادة المرشحة للتحليل، مع دليل التعريفات الإجرائية، وبعد استرجاع الوثائق يقوم بتطبيق معادلة هولستي لقياس درجة التجانس بين المحللين والمتمثلة في أن :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن (متوسط الاتفاق بين المحللين)}}{1 + (\text{ن} - 1)\ \text{(متوسط الاتفاق بين المحللين)}}$$

ن = عدد المحكمين

وقبل القيام بتحليل المضمون يجب أن تصل النسبة إلى درجة يحصرها برلسون فيما بين 0,78 إلى 0,99[40].

خاتمة:

تحتاج دراسات الصورة الذهنية في وسائل الإعلام المكتوبة إلى كثافة في المعالجة الأكاديمية خصوصا وأن أقسام علوم الإعلام والاتصال بالجزائر في مرحلة تصاعد والكثير من الإشكاليات المتعلقة بصور العديد من الفئات الاجتماعية مثل صورة المرأة أو صورة المتدين أو صورة السياسي في الصحافة الجزائرية غير مدروسة بسبب غياب التوجيهات الأكاديمية في هذا الصدد، علما أن هذا النوع من الدراسات مهم على أصعدة أكاديمية واجتماعية وسياسية وهي تساهم في إزالة العديد من المفاهيم السائدة في المجتمع والمجسدة في وسائل الإعلام المكتوبة .

قائمة المراجع :

1 – روجر ويمر وجوزيف دومينيك، مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح خليل أبو أصبع للطباعة والنشر 1989 ص 38.

2- Raymond quivy Luc vancam penhoudt manuel de la recherche en sciences sociales Paris bordqs 1988 p 114.

3 . محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، ط1 بيروت، عالم الكتب، 1993 ص 121.

4 . سامي مسلم، صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985 ص 18.

5 – رشدي طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، ط1 القاهرة، دار الفكر العربي، 1987 ص55.

6 – ر . يودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1986 ص84.

7 . عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط1، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 1994 ص 412.

8 – نفس المرجع ص 422.

9 – غاي جويت، نقلا عن حلمي خضر ساري، مرجع سبق ذكره ص 131.

10– عزة عجان، "الإعلام والدعاية بين الحاجة والتبعية"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 05، شتاء 1991 ص 49–50.

11– عبد الوهاب الكياليي، الجزء السابع، مرجع سبق ذكره ص 411–412.

12 - دينيش شاندرادوبي أميتابردهان، بحوث الاتصال في مجال السكان وصحة الأسرة، نيودلهي، المعهد القومي للصحة ورفاهية الأسرة، 1988 ص 125.

13– محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1992 ص 23.

14– نفس المرجع ص 125.

15– جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، ط2، القاهرة، دار الفكر الغربي، 1982 ص 463.

16- محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص122.
17- سمير محمد حسين، بحوث الإعلام الاسس والمبادئ، القاهرة، دار الفكر العربي، 1976 ص127.
18- نصر الدين العياضي، الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الجزائرية الصادرة باللغة العربية من 1965 الى 1991، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والإتصال، 1995 ص17 .
19- رشدي طعيمة، مرجع سبق ذكره ص 212.
20- صالح بن بوزة، "مناهج بحوث الإعلام: التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية"، المجلة الجزائرية للاتصال، العددان 11و12 ربيع صيف 1995ص 23.
21- السيد ياسين وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي ن ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985 ص10.
22- جاك كيرز، نقلا عن عواطف عبد الرحمان وآخرون، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 1982 ص 86.
23- برلسون نقلا عن سمير حسين، تحليل المضمون، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1983 ص 17.
24- جانيس، نقلا عن نفس المرجع، ص 18.
25- نفس المرجع ص 22.
26- روجر ويمز وجوزيف دومينيك، مرجع سبق ذكره، ص 204.
27- محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، مرجع سبق ذكره ص 134.
28- سمير محمد حسين، تحليل المضمون، مرجع سبق ذكره ص 25.
29- دينيش شاندرا دوبي، أميتابردهان، مرجع سبق ذكره ص 126.
30- سامي مسلم، مرجع سبق ذكره ص 17.
31- صالح بن بوزة، "مناهج بحوث الإعلام، التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية"، مرجع سبق ذكره ص 44.
32- سمير محمد حسين، تحليل المضمون، مرجع سبق ذكره ص 29.
33- محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، مرجع سبق ذكره ص 169.
34- نفس المرجع ص 132.
35- محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره ص 163.
36- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1983 ص 20
37- نفس المرجع ص 22.
38- سمير محمد حسين، تحليل المضمون، مرجع سبق ذكره ص 79.
39- رشدي طعيمة، مرجع سبق ذكره ص 175.
40- هولستي نقلا عن صالح بن بوزة . السياسة الإعلامية الجزائرية من سنة 1962 إلى سنة 1988 مع دراسة تحليلية للأخبار الخارجية في جريدة "الشعب والمجاهد"، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال 1992.